جاءك جميعاً علم ان يكون قصد افراده فلم يقل به احد لما هو ظاهر متأمل وانما لم يقل به احد لانه لم يظفر به من الاستعمال ولانه يلزم عليه استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوماً للمخاطب ونقض السيد هذا بقولنا جاءني زيد لا عمرو من قصر الافراد موضع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو للقول ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغواً واما صحة ان يقال ما اول الامر ما جاءني عمرو فلا يضر لانه طريق اخر لتأدية المراد ولا تمحض باستدراك جزء من الطريق الاولى والاكتفاء بجزئية الاخر ولعل المتكلم اختار الطريق الاخرى لئلا يلتفت المخاطب بصورة النفي او لغير ذلك من الغرض وتحقيق الاضراب الى قطع هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الوجه لان التابع والمتبوع هما مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي فتدبر ان يجعل في حكم المسكوت عنه اي عند الجمهور سم وكتب ايضاً ما لفظه نعم اذا اتى بلا قبل بل اطلقت الايجاب قبلها ومن بعد النفي والكونه فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو اطلقت نفي زيد واذا قلت ما جاء زيد لا بل عمرو قررت النفي كذا في الاطول خلافاً لبعضهم حواشي الحاجب سم ومعنى صرف الحكم من المثبت ظاهر لان المتبوع فيه اثباتي حكم المسكوت عنه او يتحقق النفي على الخلاف الذي ذكره الشارح قبل او يتحقق الحكم له اي المحكوم به المنفي كما هو مذهب المبرد متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفي الحكم كما هو مذهب الجمهور وضبط المذاهب ان بل اذا كانت بعد الاثبات فحكم المتبوع انه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور اي انتفاء الحكم عنه قطعاً عند ابن الحاجب كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل واذا كان بعد النفي فحكم المتبوع حكم الاثبات في انه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأي ابن مالك وبالاثبات على ما توهمه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأي الجمهور والجزم بالانتفاء على رأي المبرد والحق كما على رأي السكاكي وعضد الملة والدين صرح به السكاكي في قسم النحو وعضد الملة والدين في الفوائد الغياثية اه قرس على المطول ففيه اشكال اي في مذهب الجمهور اشكال لان العرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلاً اذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو فارادت ان عمراً جاء فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور بل اختير عن زيد الى عمرو اذ لم يوجد نفي المجيء عن عمرو ويمكن ان يجاب عن هذا الاشكال بان يقال المراد من صرف الحكم تغييره فقد وجد هنا لان في قولنا ما جاءني زيد بل عمرو تغيير حكم النفي الى الاثبات وهذا التقدير كاف او التشكيك نبه المصنف بترك هذا التفسير مقابلاً للعطف على قلته من الواو والفاء
وعلى

بوجب

وعلى انه ابعد اي رأى عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه للمفتاح ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء الا ان عدم التعرض لم في باب الانشاء ايضاً يوجب احمال العطف لما يهمه اهـ اطول او التشكيك للسامع اي وان كان المتكلم غير شاك او للابهام الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود من التشكيك ايقاع المخاطب في الشك وايقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الابهام الاخفاء عنه وترك التعيين وان لزم احدهما الاخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم نحو وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين المذكور عن معنى اللبيب ان الشاهد في او الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر فتدبر وكتب ايضاً قوله او اياكم عطف على اسم ان الذي هو نا من انا والاصل اننا انه في الاباحة تجوز الجمع بقرينة خارجية سم بخلاف التخيير اي لا يجوز فيه الجمع وفيه انه اورد اية الكفارة للتخيير مع انه يجوز الجمع الا ان يجاب بانه اذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة بل الواجب احدها ولا يجوز الجمع على ان الجميع واجب سم اي تعقيب الخ اي فالمراد بالفصل المعنى المصدري وعبارة عبد الحكيم قوله اي تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف اي ايراد الفصل اهـ يشير الى ان الفصل في كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدري وان الشارح انما قال اي تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى وبهذا يندفع قول الاطول تلويحاً للاعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدراً بمعنى تعقيب المسند اليه غير ثابت وعند متروحة وكون احوال مصادر لا يليه بمثل هذا التكلف لانه يقترن به أو لا اي اقترانا اولاً اي قبل ذكر المسند وقوله لانه على كونه مخصصاً به المسند وكتب ايضاً قوله لانه يقترن به اولاً قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيداً لهو القائم يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه نقطة وتمهيد للخبر لا انه قائم مقامه فتدبر عبارة عنه ونما بان على قوله مرجوح ان ضمير الفصل في حقيقة له مرجع لكن الصحيح انه صيغة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم اي واطلاق الضمير عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة ومن اللفظ مطابق له سم اي من الافراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وقد يقال المطابقة حاصلة لكل من المسند اليه والمسند واجاب بعضهم بقوله ومن اللفظ مطابق له اي باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه نحو زيد هو القائمة امه والزيدان هما افضل من عمرو فلتخصيصه يشبه ان بخلاف على ان التخصيص من نكاته لا احصر نكاته في التخصيص فلا ينافي انه يكون للتمييز بين كون ما بعده خبراً او نعتاً ولتأكيد الحصر اذا دخل الحصر بغيره نحو ان الله هو الرزاق سم وكان اقتصاره على التخصيص لانه اهم نكاته ومن يشبه

هما سم

حصل ٣ سم

Copyright © King Saud University